تاريخ اليمامة في صدر الإسلام - محاولة للفهم

عبد الله إبراهيم العسكر، بيروت، جداول للتوزيع والنشر، سنة ٢٠١٢م، ٢٧٢ص.

قراءة: د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي*

هذا العمل من أوائل الدراسات التاريخية عن وسط الجزيرة العربية في العصور الإسلامية المبكرة فهو يلي من حيث التسلسل الزمني دراسة عبدالله السيف "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي"، ويختلف عنه من حيث التناول والمعالجة. وهذا العمل لم ينشر باللغة العربية إلاّ في هذه السنة، وهذا التأخر في نشره محل عتب على المؤلف الفاضل.

تتكون هذه الدراسة من ثمانية مباحث، المبحث الأول تمهيد ناقش فيه المؤلف مصطلح الإقليمية (Regionalism)، وبيّن أن له مضامين مختلفة في ميادين علمية متنوعة مثل العلوم السياسية والأنثروبولوجيا (علم الأناسة) -وإن تفاوتت هذه المضامين- إلا أنها بالمجمل محايدة خلافًا لمضمونها بالعالم العربي، حيث مصطلح الإقليمية ذو دلالة سلبية لأنها فكرة كان يشجعها الاستعمار وتقف في صف معارض للقومية.

وفي إطار دراسته لمصطلح الإقليمية ينتقل إلى محاولة فهم وضع اليمامة من خلال هذا المصطلح ويقوده ذلك إلى التأكيد أنّ ثمة هوية إقليمية دائمة كان يشعر بها سكان اليمامة منذ القرن السادس الميلادي حتى نهاية الخلافة الأموية (١٣٢هـ/٧٤٩م) وربما تأخرت إلى حقب متأخرة. ولذلك فمن الأفضل فهم دوافع الصراعات التي نشبت بين اليمامة وجيرانها التي كانت بالنسبة لسكان اليمامة تحقيقًا أو حفاظًا على الاستقلال الذاتي. فالإحساس بالهوية الإقليمية عند سكان اليمامة يستند إلى عاملين:

(١) مصالحهم المشتركة.

(٢) دورهم باعتبارهم وسطاء تجاريين بين اليمن وبين موانئ الخليج والعراق وبلاد فارس. ولتحقيق غايتهم قام سكان اليمامة بنو حنيفة قبل الإسلام بتشكيل تحالف ضعيف مع الإمبراطورية الفارسية، وحين بدأت الدولة الإسلامية تتشكل وتوحد قبائل الحجاز تحت راية حكم ديني، حاول بنو حنيفة تأسيس دولتهم الدينية بصورة مماثلة. وفي ظل الإسلام كانت الثورة الأكثر جدية الخوارج (النجدات)، التي عارضت كلاً من الأمويين في الشام والزبيريين في مكة المكرمة، وقد أيّدهم اليماميون الذين لم يريدوا شيئًا أكثر من استقلال إقليمي.

أمّا المبحث الثاني فقد خصصه المؤلف للموقع الطبيعي، ومن موضوعاته تقسيم الجغرافيين للجزيرة العربية وحدود اليمامة ووديانها ومستوطناتها.

ويحمل المبحث الثالث عنوان "النظام الاجتماعي"، وعرض فيه لقبائل اليمامة الرئيسة والعلاقات فيما بينها، وبيّن أنّ الخريطة السكانية تعرّضت لتغيّرات في أعقاب القضاء على ردة بني حنيفة باليمامة لعدد من الأسباب، منها أنّ بعض القرى والمستوطنات لم تدخل في كتاب الصلح بين قائد الجيش الإسلامي خالد بن الوليد وبين رؤساء بني حنيفة، ومن ثم اضطر أهلها إلى إخلائها فسكنها بعض التميميين الذين كانوا في معسكر المسلمين حيث اشتروا من المسلمين الأرض والآبار التي صنفت على أنها غنيمة حرب.

وفي المبحث الرابع الذي خصص للاقتصاد درس فيه المؤلف إنتاج اليمامة الزراعي وملكية الأراضي الزراعية، وعمل توزيعًا لإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة، وهي التمور والحنطة والشعير إضافة إلى النشاطات الاقتصادية الأخرى، على بلدان اليمامة، فمثلاً اشتهرت قُرّان (القرينة) بالحنطة والحِرَف، وتشتهر الفَلج (الأفلاج) بالنخيل والحنطة، وتشتهر العَروض بالمناجم. ودرس نظام الري كما درس المناجم وصناعة التعدين، إذ وصل عدد المناجم في اليمامة إلى ثلاثين منجمًا للذهب والفضة، وعدد من أشهرها يقع في سواد باهلة (منطقة القويعية)، ومنجم الذهب بالعقيق (وادي الدواسر)، وكانت تحتكر استثماره قبيلة بني عقيل ابن كعب، وشاركهم بعض اليهود (٢٠٠ رجل) باستثماره.

أمّا النشاط التجاري فتمثّل في مجالين، الأول الاستفادة من كون اليمامة تتقاطع فيها الطرق التجارية من البحرين شرقًا إلى مكة غربًا، ومن اليمن

جنوبًا إلى العراق وبلاد فارس شمالاً. وأفاد سكان اليمامة من التبادل التجاري مع التجار المارين بأرضهم، والقيام بإعادة تصدير بعض البضائع، واستيفاء رسوم على تجارة المرور. والمجال الثاني هو المتاجرة بمنتجات اليمامة الزراعية والتعدينية والحِرَفية مع القبائل والبلدان القريبة والبعيدة.

ويحمل المبحث الخامس عنوان "السياسة الإقليمية"، ويقوم هذا المبحث على دراسة محاولات أهل اليمامة المحافظة على حكم ذاتي وتأسيس دولة في المنطقة. وقسم المؤلف هذه المحاولات إلى أربع مراحل، ناقش في المرحلة الأولى تكوين قبيلة كندة دولة في وسط الجزيرة العربية، إلاّ أنّ هذا الكيان لم يلبث أن مُنِي بالفشل لأسباب فصّلها المؤلف. والمرحلة الثانية تمثّلت بظهور زعيم قوي هو: هوذة بن علي، من فرع سُحَيم من بني حنيفة، وهؤلاء يسكنون جو الخضرمة (منطقة الخرج). وانتقل مركز الثقل السياسي من حَجْر إلى جَوّ الخِضْرِمة مقر الزعيم الجديد الذي توفر فيه مقومات اقتصادية أفضل، وحصانة أكثر. على أنّ المؤلف لم يتناول بالدراسة الثقل السياسي الذي كان في حجر الذي ذكر أنه انتقل إلى جو، هذا إذا كان فيها فعلاً ثقل سياسي. كانت التحديات التي تواجه القائد الحنفي الجديد هي توحيد صفوف القبيلة، وتصفية النزاعات الداخلية، وتحديد طبيعة العلاقة مع كل من قبيلة بني تميم المنافسة لبني حنيفة بفروعها في اليمامة وفي البحرين، ومع الفُرْس في اليمن وفي البحرين، ومع المناذرة في الحِيرة، وأخيرًا مع النبي محمد ﷺ في المدينة. نجح هوذة

بتوحيد صفوف القبيلة عن طريق استحداث مجلس لإدارة شؤونها، وبنى علاقة جيّدة مع بلاد فارس، فكان يوفر الحماية لقوافلها المارة بوسط الجزيرة العربية، وقد منحه ملك الفُرْس تاجًا بصفته ملكًا على اليمامة. أمّا علاقته بكل من قبيلة بني تميم وسلطة الحِيرة فقد ظلت عدائية. ويخلص المؤلف إلى القول: "لا شك أنّ هوذة بنى دولة اليمامة، ولا شك أنّ استقلالها السياسي لم يكن كاملاً جدًّا".

المرحلة الثالثة: في آخر حياة هوذة جرى فيها حدثان مهمان، هما هزيمة الفُرس، حلفاء هوذة على أيدي البيزنطيين، وانتشار الإسلام في شبه جزيرة العرب، وقد تمت مراسلات الرسول ﷺ مع هوذة، لكن الأخير مات دون أن تثمر تلك الاتصالات أيّ شيء. وانتقلت زعامة اليمامة إلى مسيلمة بن حبيب الحنفي. ونظرًا لموقفه المعادي للإسلام وقد رأى مسيلمة أنّ نموذج زعامة هوذة لم يعد صالحًا فأراد أن يجرّب نموذج التنبّؤ والتبشير بدين جديد، أسوة بنجاح محمد ﷺ، ونتج عن هذا في النهاية أن يرسل خليفة النبي ﷺ أبو بكر جيشًا بقيادة خالد بن الوليد لحرب أهل اليمامة بزعامة مسيلمة، وانتهت بقتله وأعداد كبيرة من أهل اليمامة، ودخول الباقين في الإسلام.

المرحلة الرابعة: وتقع في الحقبة التي انهارت فيها الخلافة الأموية للمرة الأولى (٦٤هـ/٦٨٤م)، ونتج عنها حرب أهلية وهي ما أطلق عليه المسلمون "الفتنة الثانية"، وهذه الدراسة معنية بشكل خاص بدور نجدة بن عامر الحنفي الخارجي الذي اتخذ من اليمامة بلاده مقرًّا لسلطته ونشاطاته.

ناقش المؤلف دوافع أهل اليمامة في تأييد نجدة، ويفسر هذا التأييد أنه لم يكن بدافع الشعور بالدين وحده، ولكن أيضًا الرغبة في تقرير مصير اليمامة.

والمبحث السادس عنوانه: الدين والسياسة. توسع فيه المؤلف بدراسة موضوعات مر على بعضها في المبحث الخامس، وهي بشكل رئيس موقف أهل اليمامة بصفة عامة من دعوة الرسول ﷺ قبائل العرب لاعتناق الإسلام، وموقف الزعيم القبلي مسيلمة الحنفي بصفة خاصة من هذه الدعوة. ويفسر المؤلف موقف أهل اليمامة ومسيلمة على أنه يقوم بشكل رئيس على الحفاظ على هوية الإقليم/القبيلة ومصالحها، إذ نظروا إلى دعوة الرسول محمد ﷺ على أنها دين قريش والقبول به يعني التبعية لقبيلة قريش، وبنو حنيفة يرون أنفسهم ندًّا بل يرون أنهم يمتلكون من مقومات القوة ما يفوق ما تمتلك قريش. أمّا مسيلمة فلديه طموح كبير لزعامة القبيلة وتوحيدها، وبما أنه كاهن متمرس بالكهانة وعلى معرفة ببعض الحِيَل التي يمكن أن تبهر بسطاء الناس فأعلن النبوة مثل المتنبئين الآخرين (الأسود العَنْسي وطليحة الأسدي)، وأخذ يقلد النبي محمدًا ﷺ فادعى نزول الوحي عليه وألّف عددًا من السُّوَر محاكيًا القرآن. ونظر هو وأتباعه إلى موضوع النبوة في الإطار القبلي، فإذا كان محمد "نبي مضر" فمسيلمة "نبي ربيعة". أمّا من اعتنق الإسلام من بني حنيفة مثل ثمامة بن أثال الحنفي وأتباعه فيرى المؤلف أنّ علاقتهم بمسيلمة كانت علاقة خصومة وتنافس، وكانوا من الضعف بحيث لم يستطيعوا إحداث تغيير

يـذكر في موقـف القبيلـة مـن الإسـلام. ويقـول المؤلـف أنـه لا يجـد تفـسيرًا لانضمام ثمامة وأتباعه الحنفيين للعلاء بن الحضرمي والـذهاب معـه لقتـال المرتـدين في البحـرين بـدل الانـضمام إلى خالـد بـن الوليـد وقتـال مـسيلمة وأهل اليمامة من بني حنيفـة. ولعـل تفسير موقفهم أنهـم كـانوا لا يجـدون حرجًا في قتال المرتدين في البحـرين (تمـيم وبكـر بـن وائـل) خلافًـا لقتـالهم إخوتهم وبني عمومتهم الحنفيين في اليمامة.

والمبحث السابع بعنوان: الغزو الإسلامي لليمامة. وأرى أنّ المؤلـف لم يحسن اختيار هذا العنوان؛ لأنّ ما قـام بـه المسلمون لم يكـن غـزوًا، وإنـما لنشر الإسلام أو تثبيته. وكمـا أنـه لم يوفـق باختيـار العنـوان فإنـه لم يوفـق كـذلك بقولـه (ص١٧١): "علـى الـرغم مـن أنّ المـؤرخين المـسلمين يستعملون حروب الردة، ويعنون بها الحرب بـين العـشائر الـتي تلـت وفـاة محمـد". وهـذه زلـة تحتـاج إلى مراجعـة مـن المؤلـف، فـالحرب لم تكـن بـين عشائر بل قامت بها دولة المسلمين بالمدينة بزعامة الخليفة الجديـد أبـي بكـر ضد المتنبئين والمرتدين ومعاني دفـع الزكـاة، وعنـوا المبحـث نفسه ينـاقض قول المؤلف "الحرب بين العشائر". ويستمر المؤلف ليـبرر وجهـة نظـره بهـذه الجدلية.

ذكر المؤلف بعد ذلك هزيمة الطليعتين الإسلاميتين الأولى بقيادة عكرمة ابن أبي جهل، والثانية التي تلتها بقيادة شرحبيل بن حسنة على أيدي بني حنيفة، ثم يقول دون أيّ مستند أو برهان:

"ولهذا السبب قرر أبوبكر إبادة سكان منطق اليمامة بمن فيهم أغلبية بني حنيفة، ولتنفيذ هذه الاستراتيجية أمر أبوبكر أقوى جيش لديه الذي كان بقيادة القائد العربي البارع خالد بن الوليد...".

وأنا أتمنى على المؤلف الفاضل مراجعة مثل هذه العبارات النشاز التي لا تصمد لأيّ نقد علمي وتصويبها في الطبعة القادمة والتي لا أرغب في التوقف عندها كثيرًا.

المبحث الثامن: إدارة اليمامة، وقد خصصه لتوضيح تعاقب الولاة على اليمامة منذ هزيمة بني حنيفة، وخضوعهم لدولة المدينة، كما أوضح ارتباط ولاتها المباشر بالخلافة الراشدة في فترات قصيرة، ثم ضمها لولاية البحرين في فترة مبكرة، بعد ذلك ارتبطت بوالي المدينة في أول العهد الأموي، ثم رُبطت بعد ذلك بوالي العراق خاصة البصرة، ورُبط بواليها لفترة قصيرة بالخليفة الأموي بدمشق. وأشار إلى جُباة الصدقة ودورهم؛ ويبدو أنّ شحّ معلومات المصادر في هذا الجانب لم يمكنه من التوسع في الحديث عنه.

بعض الملاحظات:

الأطروحة الرئيسة في الكتاب التي تدور عليها مباحثه هي هوية اليمامة وأنها كانت كيانًا مستقلاً أحيانًا وشبه مستقل أحيانًا أخرى، وذلك بسبب موقعها الجغرافي ومقوماتها الاقتصادية، وخلص المؤلف إلى النتيجة التالية (ص١١٤): "لا شك في أنّ هوذة بنى دولة اليمامة، ولا شك في أنّ استقلالها السياسي لم يكن كاملاً جدًّا". ويصوغ المؤلف ما اعتقد أنه كان

موقف أهل اليمامة من الإسلام (ص١١٧): "لقد ساد شعور بأنه حتى لو جرى تقبّل الإسلام من بعض الناس، فإنّ اليمامة كان عليها أن تظل حرة من سيطرة الغرباء أو حكمهم، وكان عليها أن تقاتل من أجل استقلالها".

أمّا الأطروحة الأخرى المساندة فهي اعتماد مكة أولاً والمدينة بعد ذلك على اليمامة بصفتها المصدر الرئيس للغذاء خاصة القمح أو كما قال: "سلة الخبز".

وأتفق مع المؤلف في كون اليمامة تتميز بموقع جغرافي-استراتيجي ومقومات اقتصادية جعلت مواقفها من الدعوة الإسلامية تختلف عن مواقف كثير من الأقاليم والقبائل، وهذا في جانب منه يعود لسوء أو عدم فهمها لرسالة الإسلام وثقتها بقوتها، وليس لها ما تخسره اقتصاديًّا من مناكفة قريش، على خلاف القبائل المرتبطة بشكل رئيس بتجارة الإيلاف أو التجارة مع مكة، لكني لا أتفق معه في تفسيراته التي تنطلق من رؤية فيها شطط وتحمل قدرًا قليلاً أو كثيرًا من المبالغة في الأهمية السياسية لليمامة، وكذلك الأهمية الاقتصادية، خاصة اعتماد مكة عليها. صحيح أنّ مكة -شرفها الله- بلد غير ذي زرع، لكن كان يتقاطر عليها جلب الأغذية من داخل الجزيرة العربية، من الطائف ومناطق السروات وتهامة، وكذلك من اليمامة ومن وديان وسهول الجزيرة العربية الأخرى؛ لأنها أفضل الأسواق سواء على المستوى المحلي أو على مستوى التجارة الدولية. ولا بد أنّ قريشًا في رحلاتها إلى الشام كانت تجلب معها القمح والأغذية الأخرى خاصة أنّ منطقة حوران الشهيرة بإنتاج القمح

تقع في طريقها، وكان الضافطة (التجار الأنباط) يوردون القمح والأغذية وغيرها من الشام إلى المدينة وربما إلى مكة، وكان الخليفة عمر -كما ذكر الإمام مالك في **الموطأ**- يخفف عنهم الضريبة (=الجمرك) لتشجيعهم على توريد الأغذية ليرخص الطعام ويعمّ الرخاء، وإذا كان الأمر كذلك فمن المحتمل جدًّا أنّ القمح كان أحد البضائع الهامة التي جلبه القرشيون إبان قيامهم برحلاتهم، لكن ملابسات وقف تصدير قمح اليمامة إلى مكة جاءت في السنة السادسة من الهجرة، وكان الرسول وأصحابه يهجمون على قوافل قريش فاضطرت إلى التوقف وتدهور وضعهم الاقتصادي حتى قال أحد زعمائهم: "كنا نكسب للدينار دينارًا والآن أكلنا رؤوس أموالنا". والأمر الثاني كانت السنة السادسة التي انقطع فيها توريد قمح اليمامة سنة جدب شديد في حواضر الحجاز وبواديه حتى أطبقت البوادي على المدينة لمعرفتهم ما يقدمه الرسول ﷺ والمسلمون من رعاية اجتماعية لكل المسلمين. ولا شك أنّ هذا ساهم في قلة القمح في مكة وغيرها وارتفاع أسعارها.

وحاجة مكة إلى قمح اليمامة إبان سيطرة نجدة بن عامر الحنيف يجب أن تفهم في سياقها الزمني، إذ أنه وقع بعد الانهيار الأول للدولة الأموية (٦٤هـ) وهذا أعقبه انقسامات وحروب أهلية وأصبحت الطرق غير آمنة، ومن ثم فقد توقف استيراد القمح من مصر، المصدر الرئيس للحجاز، ومن الشام، فشحّت الأغذية وارتفعت الأسعار، وأصبحت الحاجة لقمح اليمامة وغيرها ملحّة جدًّا لسدّ النقص الحاصل في الأسواق.

ومن الملاحظات:

- لم يرجع المؤلف إلى الأبحاث التي ظهرت بعد إنجازه هذه الرسالة، ومنها بحث إحسان صدقي العمد "**حركة مسيلمة الحنفي**"، وكتاب حمد الجاسر "**ابن عربي موطّد الحكم الأموي في نجد**"، وكتاب عبدالله بن خميس "**تاريخ اليمامة**"، لأنها وغيرها تضيف الكثير جدًّا من حيث المعلومات ومن حيث الرؤى إلى تاريخ اليمامة.

- بعض المعلومات والإحالات بحاجة إلى إعادة نظر وتدقيق مثل ما جاء في ص٩٤: "وكان السكر المصنوع (asclapia procero) شائعًا ليس في اليمامة فقط ولكن في شبه الجزيرة العربية". وأحال على كل من ياقوت الحموي، "**معجم البلدان**" ج٢، ص٩، ولم أجده في قائمة المصادر لأتأكد من الطبعة، وإلى عبدالله الغنيم "جزيرة العرب" ص٢٤٤، وصفحات كتاب الغنيم ١٦٨، والمعلومة في ص١١٩، وهي نفس الطبعة التي استخدمها المؤلف، وهذا نصها: "العُشَر: ... Asclepia procera ومنابته في الحجاز ونجد.وقد أشار البكري إلى أنّ أجود أنواع السكر هو سكر العشر باليمامة...". ويلاحظ أنّ المؤلف اقتبس الاسم اللاتيني وأهمل الاسم العربي، وعمل نفس الشيء عند ذِكره للأصباغ المستخدمة في الجزيرة العربية فذكر الاسم اللاتيني دون العربي، واعتذر في الهامش قائلاً: "اضطررت لاستعمال الأسماء اللاتينية لأنني لم أجد مرادفًا عربيًّا لها". والذي أراه أنه إذا كان لا يعرف الاسم العربي فحذْف الاسم أولى، لأنّ القرّاء يخاطَبون بما يفهمون.

- هناك الكثير من التحريف في أسماء الأشخاص والقبائل والأماكن، وكثير منها مشهور، ولو قرأ المؤلف الكتاب بعد ترجمته لتلافى الكثير منها، وهذا ما أظنه سوف يفعله في طبعته الثانية إن شاء الله.

ختامًا يبقى الكتاب إضافة علمية قيّمة لتاريخ الجزيرة العربية بخاصة وللتاريخ العربي والإسلام بصفة عامة، ولو هو غير ذلك لما عنيت بقراءته والكتابة عنه.

الهوامش:

* قسم التاريخ- كلية الآداب- جامعة الملك سعود- الرياض.